The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N4, P P.507-526
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢ص ص٥٠٧ -٥٢٦

Analyzing the relationship between financial failure and banking performance - The Economy Bank, a case study

*تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي – مصرف الاقتصاد حالة دراسية

**كرار محمد سماوي ** أ.د .عبد الخالق دبي عبد المهدي

Abstract :

Goal financial stumbling to analysis relation between financial stumbling financial and banking evaluation in banks joint in (ISX) by Sherrod models during (2016- 2020) , Financial stumbling and banking performance are among the important topics in financial and banking studies, and this is considered financial stumbling as a negative on banking performance, and the relationship is revealed by setting financial ratios that measure the efficiency of banking performance (liquidity, profitability, indebtedness, employment, capital) and the extent of its reflection Financial default on the performance of those banks. The research stems from the hypothesis that there is a negative relationship between financial insolvency and banking performance indicators (liquidity, profitability, employment, indebtedness and capital) of the research sample banks. The researcher used the descriptive analytical method to analyze the relationship between financial insolvency and banking performance, and reached the following results:

---

*بحث مستل

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

The troubled credit of the Economy Bank witnessed a continuous increase to reach about (194,614) million dinars due to the failure to follow a moderate credit policy and indicates an increase in risks in the bank. The average non-performing credit to the total credit granted by the Economy Bank amounted to 107,254, which indicates a high default by the bank.

المستخلص : يهدف البحث إلى تحليل مؤشرات التعثر المالي والأداء المصرفي لمصرف الاقتصاد للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)، أنَ التعثر المالي والأداء المصرفي من المواضيع المهمة في الدراسات المالية والمصرفية، وذلك يعد التعثر المالي من السلبية على الأداء المصرفي، ويتم الكشف عن العلاقة من خلال وضع نسب مالية تقيس كفاءة الأداء المصرفي (السيولة، الربحية، المديونية، التوظيف، رأس المال) ومدى انعكاس التعثر المالي على أداء المصرف. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة سلبية بين التعثر المالي ومؤشرات الأداء المصرفي (السيولة، الربحية، التوظيف، المديونية ورأس المال) لمصرف الاقتصاد. واستخدم الباحث ألاسلوب الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين التعثر المالي والاداء المصرفي، وتوصل الى النتائج الاتية : شهد الائتمان المتعثر لدى مصرف الاقتصاد زيادة مستمرة ليصل نحو (١٩٤،٦١٤) مليون دينار بسبب عدم اتباع سياسة ائتمانية معتدلة ويدل على زيادة المخاطر لدى المصرف. كما بلغ متوسط الائتمان المتعثر الى اجمالي الائتمان الممنوح من قبل مصرف الاقتصاد مقداره (١٠٧,٢٥٤) ويدل على وجود تعثر عالي لدى المصرف.

المقدمة : يعد التعثر المالي أحد مؤشرات التهديد التي تتعرض لها المصارف التجارية في ظل التحديات التي تواجه التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي المهم، ويعد التعثر المالي من الظواهر المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، حيث أنَ أي مصرف قد يتعرض للتعثر المالي بالتالي يصاب بالخسارة، وأحياناً إلى إفلاسهِ مما يؤثر على سمعتهِ المالية، وفي إطار السعي المستمر لتنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وتأصيل وتعميق سلامة العمل المصرفي، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية يجب إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي العراقي ومؤسساتهِ لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقتدرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي، وذلك من خلال ايجاد أساليب لمواجهة المشاكل المالية والمصرفية وللتغلب على المشاكل التي تواجهها تلك المصارف يكون عن طريق زيادة رؤوس

أموال المصارف واستخدام خدمات مصرفية أكثر حداثة، كما وإن الأداء المالي هو مؤشر يقيس كيفية أداء المصارف التجارية من خلال عملية التحليل المالي وبواسطة مؤشرات (السيولة والربحية والمديونية ورأس المال) يتم تقييم أداء المصارف ومعرفة المصرف هل هو بوضع جيد أم سيء أم معرض للخطر، ويتم من خلال تحليل المؤشرات المالية الرئيسة (الموجودات، الائتمان النقدي المباشر، الودائع ورأس المال الاسمي أو الممتلك)، وهي تعكس المركز المالي لكل مصرف.

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من كون موضوع التعثر المالي وعلاقتهِ بالأداء المصرفي ليساعد متخذي القرار (الادارة العامة) من خلال مؤشرات الأداء المالي للمصرف يتمكن تجنب المخاطر والمشاكل التي تواجه النشاط المصرفي، إضافةً إلى الأهمية البارزة للتعثر المالي والأداء المصرفي ودورها في تقوية وتعزيز رأس المال وزيادة حجم وجودة موجودات المصرف والسير على أفضل الممارسات والمعايير من أجل تحقيق أهدافها من جهة وتحقيق الاستقرار المصرفي من جهة أخرى.

مشكلة البحث :يؤدي التعثر المالي إلى ضعف الثقة بين الزبون والمصرف بالتالي فأن عدم امكانية ايجاد الحلول من قبل ادارة المصرف سيؤول بالنسبة إلى مقرضه للخسارة وبالتالي للإفلاس والخروج من النظام المصرفي. ويحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الآتية :

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أنَ هناك علاقة سلبية بين التعثر المالي ومؤشرات الأداء المصرفي (السيولة، الربحية، التوظيف، المديونية ورأس المال) للمصارف عينة البحث.

هدف البحث :

١. التعرف على واقع التعثر المالي للمصارف عينة البحث.
٢. تحليل مؤشرات الأداء المصرفي في المصرف عينة البحث.

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المصادر العربية والاجنبية والتقارير السنوية لمصرف الاقتصاد للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) .

حدود البحث:

١. الحدود المكانية : مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل.
٢. الحدود الزمانية : (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)

المبحث الأول : الاطار النظري للتعثر والاداء المصرفي

المطلب الأول : مفهوم التعثر المالي :

أولاً: تعريف التعثر المالي:((هو الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها))(Gitau, 2016, 52)، ويعرف أيضاً هو حالة تتجاوز فيها المطلوبات عن الموجودات في المصرف وتحدث بشكل عام بسبب نقص رأس المال، وعدم الاحتفاظ بنقد كافٍ، وعدم استخدام الموارد بشكل صحيح، وادارة غير فعالة في جميع الأنشطة)) (Panigrahi, 2019, 65).

كذلك يمكن تعريفه بأنهُ ((عدم قدرة المصرف في تلبية الطلب على النقود من قبل الزبائن في المدى القصير ويولد ذلك المخاوف والذعر لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجؤون لسحب ودائعهم، مما ينعكس في تلبية حاجات المتعاملين من السيولة وأنَ عدم الاستعداد لهذهِ الظاهرة من قبل المصرف تؤدي إلى التعثر المالي))(آل شبيب، ٢٠١٢، ٢٦٩).

ثانياً : أسباب التعثر المالي :

١. الأسباب المالية : في مقدمة هذهِ الاسباب عدم التناسب بين رأس المال والودائع والقروض مما يعني خلل الهيكل التمويلي ويؤدي ذلك إلى تراكم ديون الشركة، مما يؤثر بشكل سلبي على نتائج أعمالهِ وظهور خسائر كبيرة مع فقدان السيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونهِ تجاه مختلف دائنيهِ لاسيما المصارف (الحمزاوي، ٢٠٠٠، ٣٧١).

٢. أسباب يرتكبها المصرف :

أ. عدم اجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق وذلك قد يرجع إلى قلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين الماليين في المصرف.

ب. عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان، قد يحابي مسؤول الائتمان بعض أقاربهِ أو معارفهِ ويتساهل معهم في شروط منح الائتمان.

ت. عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة او غير سهلة البيع.

٣. أسباب يرتكبها الزبون :وتنشأ هذهِ الأسباب من خلال الآتي :

أ. عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن الزبون.

ب. استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الأغراض الممنوحة من أجلها.

ت. التوسع غير المدروس لعمليات الزبون الاستثمارية.
ث. اعتماد الزبون على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاتهِ النقدية وارباحهِ من فترة مالية إلى أخرى.
ج. عدم توفر الكفاءات الادارية والفنية لدى الزبون.
٤. أسباب خارج ارادة المصرف والزبون :
من الاسباب التي تكون خارج ادارة المصرف والزبون (الزبيدي، ٢٠٠٢، ١٨٨):

أ. دخول الاقتصاد إلى مراحل الانكماش والركود والكساد.
ب. تغيير غير متوقع بالتشريعات والقوانين والانظمة الدولية.
ت. التقدم في المستوى التكنولوجي من قبل الزبون وعدم امكانية استخدام التكنولوجيا الجديدة لاعتبارات فنية.
٥. أسباب ادارية :تعد الاعتبارات الادارية بمثابة القاسم المشترك في أغلب المشروعات المتعثرة، فالإدارة أياً كان مستواها والسياسات الادارية المنفذة في قطاعات أو ادارات المشروع وعدم توافر العناصر الادارية والفنية المتخصصة والتي تتلائم وطبيعة النشاط ووجود الصراعات بين أعضاء الادارة العليا وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك على النسب المطلوبة في ملكية رأس المال....ألخ. تعد من الأسباب الفعالة في الوصول بالمشروع إلى مرحلة التعثر (الحمزاوي، ٢٠٠٠، ٢٦٨).

المطلب الثاني : مفهوم الأداء المصرفي :

أولاً : تعريف الأداء المصرفي : ويعرف بأنهُ تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتهِ على انشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وقائمة حساب الارباح والخسائر والجداول الملحقة، لكن لا جدوى من ذلك إنْ لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي اليهِ المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإنْ تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح (thausron, 2005, 23).

ثانياً : أهمية الأداء المصرفي :تحظى عملية الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عديدة ومختلفة يمكن ابرازها كالآتي :

١. يبين قدرة المصارف التجارية في تنفيذ ما مخطط لهُ من أهداف ومن خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أدائها بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل (القوارعة، ١٩٨٢، ٢١).

٢. يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرتهِ نحو الأفضل أو نحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنياً في المصرف بين مدة وأخرى، ومكانياً بالمصارف المماثلة الأخرى (kidwell and others, 2001, 10).

٣. يظهر المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن اطار البيئة التي تعمل فيها من ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه

٤. يساعد في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.

٥. يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف تحديد دورهِ في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزهِ. (Simons, 2000, 15)

ثالثا : اهداف الأداء المصرفي :

١. التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المصرف لتحديد المجالات التي يجب أنْ تجرى فيها التحسينات.

٢. ايجاد نوع من المنافسة بين أقسام المصرف لتحسين مستوى أدائها.

٣. التحقق من أنْ الانجاز الفعلي كان وفقاً للأهداف والخطط الموضوعة.

٤. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها فالمعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة، إذ تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات الواقعية.

٥. توفير البيانات والمعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية الى الاجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من اجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط لضمان تحقيق الأداء ورفع كفاءتهِ.

المبحث الثاني - تحليل واقع التعثر المالي والاداء المصرفي في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

أولاً : نبذة عن مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل :إنَ مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل شركة مساهمة خاصة وهو شركة عراقية تم تأسيسها في (٢٢/ ٣/ ١٩٩٩) بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش /٦٥٧٦، وبرأسمال اسمي قدره (٢٠٠) مليون دينار، وقد حصل على اجازة ممارسة النشاط المصرفي من البنك المركزي العراقي بكتابه ذي العدد ص ١٢/٦١٢/٩/١٠ في ٧/١٠/ ١٩٩٩، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد، وقد وصل رأسماله وتطور الى (٢٥٠) مليار دينار عراقي في عام(٢٠٢٠)، ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال

المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في بغداد وفروعه المنتشرة داخل العراق بالإضافة الى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

ثانياً : تحليل مؤشرات التعثر لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل :

١. تحليل الائتمان المتعثر لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل :

إنَ مصرف الاقتصاد قد حقق متوسط للائتمان المتعثر ليبلغ مقداره (١٥٢،٤٦٧) وبلغت قيمة الائتمان المتعثر أعلى قيمة مقدارها (١٩٤،٦١٤) في عام (٢٠١٩) وأن ادارة المصرف لم تقوم باحتساب أي مخصص لمخاطر هذه القروض، علماً أن الادارة الحالية للمصرف قامت بدراسة مجموعة من ملفات الائتمان المتعثر لغرض اجراء التسويات واحالتها للقسم القانوني ونوصي بإكمال عملية مراجعة بقية الملفات واتخاذ اللازم بصددها. وبلغت أدنى قيمة مقدارها (١٢٥،٣٦٨) مليون دينار في عام (٢٠١٨) بسبب قيام الزبائن بتسديد القروض والديون المترتبة بذمتهم الى المصرف.

الجدول (١) الائتمان المتعثر للمصارف عينة البحث (مليون دينار)

السنوات	مصرف الاقتصاد	معدل التغير السنوي%
٢٠١٦	١٣٠،٩١٠	----
٢٠١٧	١٢٦،٣٢٣	- ٣,٥٠
٢٠١٨	١٢٥،٣٦٨	-٠,٧٥
٢٠١٩	١٩٤،٦١٤	٥٥,٢٣
٢٠٢٠	١٨٥،١٢٠	- ٤,٨٧
المتوسط		152,467

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

الشكل (١) الائتمان المتعثر لمصرف الاقتصاد للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)

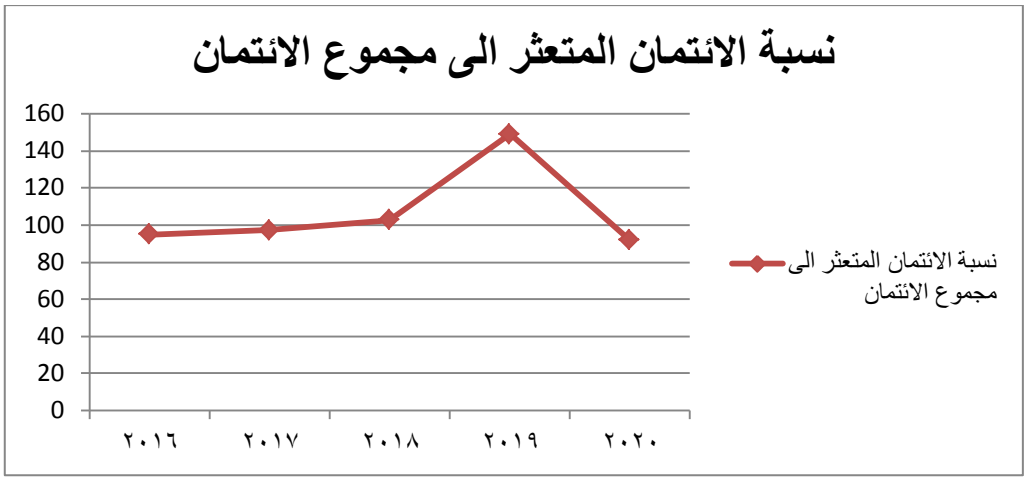

٢. الائتمان المتعثر الى مجموع التسهيلات الائتمانية (الائتمان النقدي) لمصرف الاقتصاد للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) :

يتضح من الجدول أنَ مصرف الاقتصاد قد حقق أعلى متوسط ليبلغ مقداره (١٠٧,٢٥٤%) وحقق أعلى نسبة مقدارها (١٤٩,١٧%) في عام (٢٠١٩)، نتيجة انعكاس آثار الصدمة المزدوجة (السياسية والاقتصادية) بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية في نهاية العام المذكور وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة لدى المواطنين، وكذلك السماحات التي سمح بها المصرف لزبائنه في تمديد مدة القروض الممنوحة لهم، وحقق أدنى نسبة مقدارها (٩٢%) في عام (٢٠٢٠) وهي نسبة مرتفعة جداً وتعكس وجود مخاطر التعثر المالي وزيادة الخسائر الائتمانية بسبب انعكاس آثار الصدمة الثلاثية المزدوجة (السياسية والاقتصادية والصحية) بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية وانهيار أسعار النفط الخام في السوق العالمية وعجز الموازنة العامة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتدهور الوضع الصحي نتيجة انتشار جائحة كورونا (Covid – 19)، مما أنعكس على أداء الاقتصاد العراقي بشكل عام والمصرف بشكل خاص، وبالتالي تعذر تسديد الزبائن القروض الى المصرف بعد فرض حظر التجوال الشامل في البلد وتدهور الوضع الاقتصادي.

الجدول (٢)نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع التسهيلات الائتمانية (الائتمان النقدي) %

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	95.07

٢٠١٧	97.26
٢٠١٨	102.77
٢٠١٩	149.17
٢٠٢٠	92
المتوسط	107.254

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

الشكل (٢) نسبة الائتمان المتعثر الى مجموع الائتمان

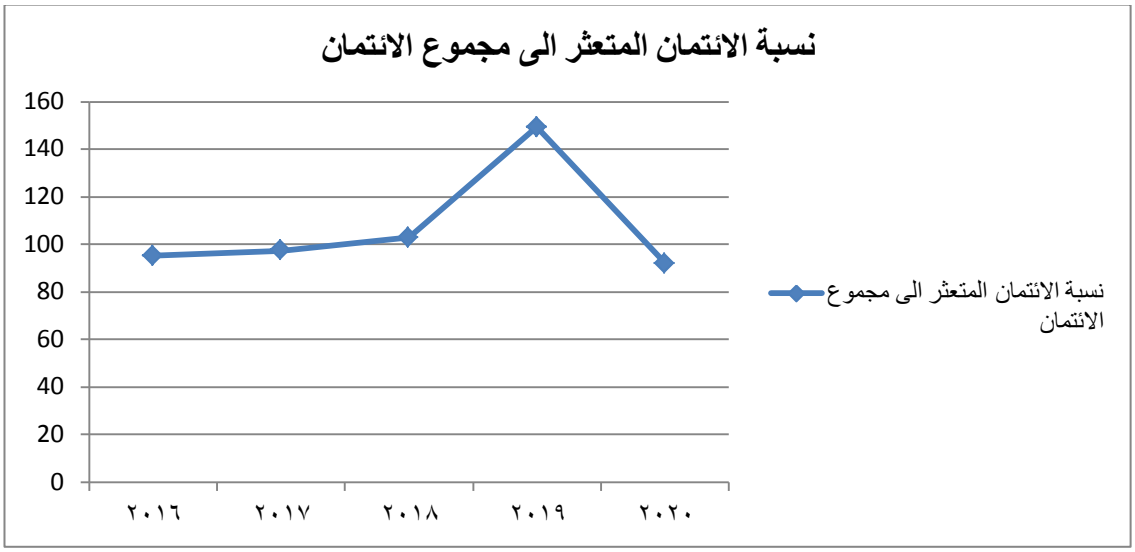

ثالثا : تقييم مؤشرات الأداء المصرفي لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل :

يشمل الأداء المصرفي مجموعة من النسب المالية التي تقيس كفاءة وأداء المصرف في تسيير نشاطه وعملياته الرئيسة، وتشمل (السيولة، الربحية، التوظيف، المديونية ورأس المال الممتلك) وهي كالآتي :

الجدول (٣) النسب المالية المستخدمة الأداء للمصارف عينة البحث

النسب	مكوناتها	وظيفتها
نسب السيولة		**هي النسب التي تقيس مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل**
١. نسب السيولة النقدية%	**مجموع النقود / مجموع الودائع**	
٢. نسبة الاحتياطي القانوني :	**النقد لدى البنك المركزي / مجموع الودائع**	
٣. نسب التداول:	**الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة**	

نسب الربحية : **١.معدل العائد على الموجودات** **٢.معدل العائد على حقوق الملكية** **٣.معدل العائد على الودائع** **٤.معدل العائد على الاموال المتاحة** **٥.ربحية السهم الواحد**	**صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الموجودات** **صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية** **صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الودائع** **صافي الربح بعد الضريبة /حقوق الملكية +الودائع**	**تقيس درجة كفاءة ادارة المصرف في توليد الارباح من (الموجودات، حقوق الملكية، والودائع)، وكانت النسبة مرتفعة يدل على كفاءة المصرف في توليد الارباح**
نسب التوظيف : **١.نسبة الاستثمار الى الودائع** **٢.نسبة الائتمان الى الودائع** **٣.نسبة الاستثمار والقروض الى الودائع**	**الاستثمار / الودائع** **الائتمان / الودائع** **الاستثمار + القروض / الودائع**	**تقيس قدرة وكفاءة المصرف في توظيف الموارد المالية في مجالات الاستثمار والقروض، وكلما كانت النسبة مرتفعة يدل على كفاءة المصرف في توظيف امواله.**
نسب المديونية (الاقتراض) **١. نسبة الرفع المالي (الملاءة):** **٢. نسبة الديون الى الموجودات** **٣. نسبة الديون الى حقوق الملكية** **٤. نسبة الديون الى رأس المال**	**الاحتياطيات + رأس المال / الودائع** **مجموع الديون / الموجودات** **مجموع الديون / حقوق الملكية** **مجموع الدوين / رأس المال المدفوع**	**تقيس قدرة المصرف في تدعيم أنشطته من خلال الاقتراض (الديون) كمصدر تمويل خارجي والتقليل من استهلاك الموارد الداخلية.**
نسب رأس المال : **١. نسبة رأس المال الى الموجودات** **٢. نسبة رأس المال الى الودائع** **٣. نسبة رأس المال الى الائتمان**	**رأس المال المدفوع (الممتلك) / الموجودات** **رأس المال المدفوع / الودائع** **رأس المال المدفوع / الائتمان**	**تشير هذه النسبة الى تمويل (الموجودات والقروض) وتدعيم الودائع .**

أولاً : تقييم مؤشرات السيولة لمصرف الاقتصاد :

١. تحليل نسبة السيولة النقدية (نسبة الرصيد النقدي) للمصارف عينة البحث :

السيولة تعني قدرة المصارف التجارية على تحويل الموجودات الى نقد جاهز بأسرع وقت وأقل خسارة ممكنة، لمواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل والسحب المفاجئ من قبل الزبائن، ويتضح من الجدول (٤) أنَ مصرف الاقتصاد فقد بلغ متوسط سيولته مقداره (٣٢,٨٧٢%) وحقق أعلى نسبة لديه (٤٨,٩٩%) في عام (٢٠١٦) واقل نسبة (٢٠,٧٤%) وهي نسبة تقترب من المخاطر

وانخفاض السيولة، مما يعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية عالية تؤثر على مصداقيته بالتعامل مع زبائنه.

الجدول (٤) تطور مؤشرات السيولة للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	٢٠,٧٤
٢٠١٧	٤٨,٩٩
٢٠١٨	٢٨,٩٢
٢٠١٩	٣١,٢٤
٢٠٢٠	٣٤,٤٧
المتوسط	32.872

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

٢. تحليل نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف عينة البحث : تعد نسبة الاحتياطي المبالغ التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي لتعزيز الرصيد النقدي للمصارف، وكلما زادت هذه النسبة زادت مقدرة المصارف التجارية على الوفاء بالتزاماتها المالية المترتبة عليها خاصة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات المالية التي تعجز فيها المصارف التجارية عن تسديد التزاماتها المالية، ويتضح من الجدول (٥) أنَ مصرف الاقتصاد فقد حقق متوسط مقداره (١٣,٦٥) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٣٣,٦٧%) في عام (٢٠١٧) وأدنى نسبة مقدارها (٠,٤٤%) بسبب الظروف الاقتصادية والامنية والصحية التي تمثلت (انخفاض أسعار النفط، تصاعد الاحتجاجات الشعبية وانتشار جائحة كورونا) مما اضطر المصرف السحب من نقوده لدى المركزي العراقي وبالتالي اصبحت النسبة متدنية جداً، وتعكس تراجع أداء المصرف في تسديد التزاماته تجاه الزبائن، ويدل على اقترابه من مخاطر السيولة.

الجدول (٥) نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	5.36
٢٠١٧	33.67
٢٠١٨	16.54
٢٠١٩	12.24

٢٠٢٠	0.44
المتوسط	13.65

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

ثانياً : تحليل مؤشرات الربحية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) :

١. تحليل معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث : يتضح من بيانات الجدول (١٦) أن مصرف الاقتصاد قد بلغ متوسط معدل العائد على الاستثمار مقداره (٠,٤٨%) وبلغ أعلى معدل (٠,٣٧%) وادنى معدل (٠,٢٧-%)، وحقق المصرف المتحد متوسط معدل العائدة على الاستثمار (٠,١٣) وبلغ أعلى معدل (٠,٢٠%) في عام (٢٠١٦) وأدنى معدل (٠,٦٠-%) وهي معدلات مخفضة جداً وتدل ضعف الكفاءة الاستثمارية لدى المصرف.

الجدول(١٦)تطور معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	٠,١٠
٢٠١٧	-٠,٢٧
٢٠١٨	٠,٤٠
٢٠١٩	١,٠٧
٢٠٢٠	٠,٣٧
المتوسط	0.48

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

٢. تحليل معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث : يشير هذا المعدل مقدار ما يحصل عليه المالكين نتيجة لاستثمار أموالهم في المصرف، وتتضح من الجدول (١٧) أنَ مصرف الاقتصاد وحقق متوسط مقداره (٠,٧٦٤) وحقق اعلى معدل مقداره (١,٩٦%) نتيجةً لاستثمار أمواله في سوق الأوراق المالية.

الجدول(١٧)تطورمعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	٠,٢٣
٢٠١٧	-٠,٥٦

٢٠١٨	٠,٧٥
٢٠١٩	١,٩٦
٢٠٢٠	١,٤٤
المتوسط	**0.764**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

٣. تحليل معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث : يتضح من الجدول (١٨) وبلغ متوسط العائد لمصرف الاقتصاد مقداره (١,٦٥) وحقق أعلى معدل مقداره (٥,٥٤%) في عام (٢٠١٩) وأدنى معدل مقداره (١,٠٤-%) في عام (٢٠١٦) نتيجة انعكاس الاثار السلبية للازمات المالية والاقتصادية والتقلبات الامنية التي شهدها البلد خلال السنوات الثلاثة الماضية التي انعكست على أداء المصرف، ولا زال المصرف يعتمد على موارده الداخلية في تسيير أعماله وتمويل موجوداته (منح الائتمان والاستثمارات المالية)

الجدول (١٨) تطور معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	**0.37**
٢٠١٧	**-1.04**
٢٠١٨	**1.96**
٢٠١٩	**5.54**
٢٠٢٠	**1.44**
المتوسط	**1.65**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

ثالثاً : تحليل مؤشرات التوظيف (التشغيل) للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠):

١. تحليل نسبة الاستثمارات إلى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) :

هي النسبة التي توضح قدرة المصرف على توظيف الودائع المتوفرة لديه، ويتضح من الجدول (٢١) أن نسبة الاستثمارات المالية الى الودائع، وحقق مصرف الاقتصاد متوسط (٨,٩٢٤) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (١٧,٠٥%) في عام (٢٠١٧) بسبب قيام بتوظيف الأموال المودعة لديه في استثمارات مالية تدر عليه عائداً (دخل) وبلغت أدنى نسبة مقدارها (٠,٤٩%) في عام (٢٠١٦) بسبب انعكاس الاثار السلبية للأوضاع الاقتصادية والأمنية غير

المستقرة ، مما أدت الى ضعف كفاءة الاداء التشغيلي والاستثماري للمصرف، وقد حقق مصرف المتحد متوسط (٣,٩٨٨) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٤,٨٤%) في عام (٢٠١٦) وبلغت أدنى نسبة مقدارها (١,٦٩%) في عام (٢٠٢٠) ويدل على تأثر المصرف بالظروف الاقتصادية والسياسية والصحية المتدهور لهذا العام التي انعكست على الأداء المصرفي.

الجدول(٢١) تطور نسبة الاستثمارات الى الودائع للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	٠,٤٩
٢٠١٧	١٧,٠٥
٢٠١٨	١٠,٣٨
٢٠١٩	٨,٤٥
٢٠٢٠	٨,٢٥
المتوسط	8.924

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

٢. تحليل نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠):

هي النسبة التي تعبر عن العلاقة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف بحكم طبيعة عمله الى مجموع الودائع المتوفرة لديه، وتشير هذه النسبة الى مدى توظيف واستخدام المصرف ودائعه في مجال القروض لتلبية احتياجات الزبائن المقترضين ، وكلما كبرت هذه النسبة سيكون تأثيره ايجابياً على الارباح ودلالة على كفاءة المصرف في توظيف ودائعه. ويتضح من الجدول (٢٢) أنَ مصرف الاقتصاد حقق أعلى متوسط بلغ (١١٤,٦٣٢) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٨٥,٨٠%) في عام (٢٠١٦) وأدنى نسبة مقدارها (٩٨,٧٧%) في عام (٢٠١٧).

الجدول (٢٢) نسبة الائتمان النقدي الى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢١) (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	٨٥,٨٠
٢٠١٧	٩٨,٧٧
٢٠١٨	١٢٦,٧٦

٢٠١٩	١٢٧,٦٠
٢٠٢٠	١٣٤,٢٣
المتوسط	**114.632**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

٣. تحليل نسبة (الاستثمارات + الائتمان) الى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠):

يتضح من الجدول (٢٣) أنَ نسبة الاستثمارات والائتمان الى الودائع في المصارف عينة البحث، وان مصرف الاقتصاد فقد حقق متوسط مقداره (١٢٣,٧٦) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (١٤٢,٤٩%) في عام (٢٠٢٠)، وأدنى نسبة مقدارها (٩٨,٧٠%) في عام (٢٠١٧).

الجدول(٢٣)نسبة (الاستثمارات+ الائتمان) الى الودائع للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	١٠٤,٤٢
٢٠١٧	٩٨,٧٠
٢٠١٨	١٣٧,١٤
٢٠١٩	١٣٦,٠٦
٢٠٢٠	١٤٢,٤٩
المتوسط	**123.76**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

رابعاً : تحليل مؤشر الرفع المالي (المديونية) (الاقتراض) للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠):

١. تحليل نسبة (رأس المال +الاحتياطيات) الى مجموع الودائع : يعكس هذا المؤشر قدرة المصرف على توظيف رأس المال الممتلك والاحتياطيات المتوفرة لديه في مجال القروض الممنوحة لدى الزبائن وتمويل أصحاب العجز (طالبي الأموال) أو المقترضين والمستثمرين، ويتضح من الجدول (٢٤) أن مصرف الاقتصاد حقق أعلى متوسط ليبلغ (٥٢,٦١٢%) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٥٩,٤٣%) في عام (٢٠١٩) وأدنى نسبة

مقدارها (٣٧,٩٨%) في عام (٢٠١٨) ويدل على قدرة المصرف في توظيف رأس المال الممتلك والاحتياطيات.

الجدول (٢٤) نسبة (رأس المال +الاحتياطيات) الى مجموع الودائع للمصارف عينة البحث (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	٥٢,٣٢
٢٠١٧	٥١,٩٢
٢٠١٨	٣٧,٩٨
٢٠١٩	٦١,٤١
٢٠٢٠	٥٩,٤٣
المتوسط	52.612

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

٢. تحليل نسبة الديون الى مجموع الموجودات :هي النسبة التي توضح قدرة المصرف التجاري على تمويل موجوداته من خلال الأموال الخارجية (الديون) أو الاقتراض الخارجي، لغرض تدعيم وتمويل الموجودات، ويتضح من الجدول (٢٥) أنَ نسبة مصرف الاقتصاد قد حقق أعلى متوسط نسبة الديون الى مجموع الموجودات، إذ بلغ مقداره (٦,٢٥) وحقق أعلى نسبة مقدارها (١٥,٤٨%) في عام (٢٠١٦) وأدنى نسبة مقدارها (١٤,٨٢%) في عام (٢٠٢٠) وهي أعلى نسب حققها هذا المصرف مقارنةً بالمصارف الأخرى وتوضح أن المصرف يعتمد بنسبة (١٤,٨٢%) على الاقتراض الخارجي أو الديون في تمويل موجوداته أما المتبقي (٨٥,١٨%) يعود الى مصادر التمويل الخارجية الاخرى (الودائع) والمصادر الداخلية (حقوق الملكية).

الجدول (٢٥)نسبة الديون الى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث%

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	15.48
٢٠١٧	0.18
٢٠١٨	0.21
٢٠١٩	0.56
٢٠٢٠	14.82

المتوسط	6.25

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

خامساً : تحليل مؤشرات هيكل رأس المال للمصارف عينة البحث :

١. تحليل نسبة رأس المال الى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث: هي النسبة التي توضح قدرة المصارف التجارية تمويل موجوداتها من خلال رأس المال دون الاعتماد أو اللجوء الموارد المالية الخارجية كالودائع (الجارية والتوفير ولأجل) والاقتراض من الغير (اقتراض من المصارف، اقتراض من البنك المركزي والاقتراض طويل الاجل الذي يتمثل بالاقتراض من سوق رأس المال، وكلما زادت هذه النسبة تعكس قدرة المصارف التجارية قدرتها في استخدام رأس المال في تمويل موجوداتها، ويتضح من الجدول (٢٨) أنَ مصرف بابل فقد حقق متوسط مقداره (٦٥,٦٥٦) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٧٦,٠٩%) في عام (٢٠١٧) وتوضح أنَ اعتماد المصرف على رأس المال كمصدر تمويل الموجودات أكثر اعتماده على الموارد المالية الخارجية، أما المتبقي (٢٣,٩١%) يعود الى الموارد المالية الخارجية (الودائع والاقتراض)، أما مصرف الشمال فقد حقق متوسط مقداره (61.696) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٧٢,١٠%) في عام (٢٠١٨) وأدنى نسبة بلغت (49.69%) في عام (٢٠١٦) ويعني ان المصرف اعتمد بنسبة (٤٩,٦٩%) كمصدر تمويل داخلي لتمويل موجوداته والمتبقي (٥٠,٣١%) تمثل أموال الغير (الودائع) التي اعتمدها في تمويل موجوداته.

الجدول (٢٨) تطور نسبة رأس المال الى مجموع الموجودات (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	68.05
٢٠١٧	58.00
٢٠١٨	53.46
٢٠١٩	53.62
٢٠٢٠	43.34
المتوسط	55.294

٢. تحليل نسبة رأس المال الى الائتمان النقدي للمصارف عينة البحث : توضح هذه النسبة قدرة المصارف التجارية على توظيف رأس المال في مجالات القروض لتمويل الزبائن وتلبية احتياجاتهم ويسمى بالتمويل بالملكية (بالأسهم)، ويتضح من الجدول (٣٠) أنَ

مصرف الاقتصاد قد حقق متوسط مقداره (١٧٨,٩٧٤) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٢٠٤,٩٤%) وادنى نسبة مقدارها (١٢٤,٢٥%) في عام (٢٠٢٠).

الجدول (٣٠) تطور نسبة رأس المال الى الائتمان النقدي (%)

السنوات	مصرف الاقتصاد
٢٠١٦	181.56
٢٠١٧	192.49
٢٠١٨	204.94
٢٠١٩	191.63
٢٠٢٠	124.25
المتوسط	178.974

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)

٣. تطبيق نموذج (Sherrod) في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل :يلاحظ من الجدول (٣٥) متوسط الهدف (Z) لمصرف الاقتصاد بلغ مقداره (١٩,٠٠٢) ويعني أن المصرف من العصب التنبؤ بمخاطر التعثر المالي، وأن القروض التي منحها الى الزبائن متوسطة المخاطرة وقد يتأخر المقترضون (الزبائن) في التسديد في المواعيد المحددة، وحقق أعلى قيمة لدالة الهدف بلغت (١٩,٨٤) في عام (٢٠١٨) وتعني احتمالية قليل التعثر المالي وذلك لاقترابها الى درجة لـ (٢٥) وهي قروض قليلة المخاطر، وبلغت ادنى قيمة مقدارها (١٧,٨٨) وتعني من الصعب التنبؤ بمخاطر التعثر المالي، والتالي تعتبر قروض متوسطة المخاطر. والسبب كان تأثر المصرف بالصدمة المزدوجة التي تعرض اليها الاقتصاد العراقي (سياسية واقتصادية وصحية) بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية والانقلاب السياسي وانهيار اسعار النفط الخام والعجز في الموازنة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وانتشار جائحة كورونا لهذا العام.

الجدول (٣٥)تطبيق نموذج (Sherrod) في مصرف الاقتصاد

السنوات	X1	X2	X3	X4	X5	X6	قيمة z	درجة المخاطرة للمصرف
٢٠١٦	٠,٥٧	٠,٨٢	٠,٤٠	٠,٠٠١	٢,١٥	٢,٣٢	١٩,٣٣	يصعب التنبؤ بمخاطر التعثر
٢٠١٧	٠,٤٩	٠,٨٥	٠,٤٨	-٠,٠٠١	١,٩٢	٣,٢١	١٨,٣٩	يصعب التنبؤ بمخاطر التعثر

٢٠١٨	٠,٥٣	٠,٨٤	٠,٥٣	٠,٠٠٥٥	٢,١٥	٣,٥٤	١٩,٥٤	يصعب التنبؤ بمخاطر التعثر
٢٠١٩	٠,٥٤	٠,٨٤	٠,٥٤	٠,٠١١	٢,٢١	٣,٦٢	١٩,٨٤	يصعب التنبؤ بمخاطر التعثر
٢٠٢٠	٠,٤٦	٠,٨٤	٠,٤٥	٠,٠٠٣٩	١,٨٦	٣,٠١	١٧,٨٨	يصعب التنبؤ بمخاطر التعثر
المتوسط	٠,٥٣	٠,٨٤	٠,٤٨	٠,٠٠٤١١	٢,٠٦	٣,١٤	١٩,٠٠٢	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد. للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١. شهد الائتمان المتعثر لدى مصرف الاقتصاد زيادة مستمرة ليصل نحو (١٩٤،٦١٤) مليون دينار بسبب عدم اتباع سياسة ائتمانية معتدلة ويدل على زيادة المخاطر لدى المصرف.
٢. بلغ متوسط الائتمان المتعثر الى اجمالي الائتمان الممنوح من قبل مصرف الاقتصاد مقداره (١٠٧,٢٥٤) ويدل على وجود تعثر عالي لدى المصرف.
٣. بلغ متوسط السيولة مقداره (٣٢,٨٧٢) ويدل على تحسن مستوى السيولة لدى المصرف.
٤. بلغ متوسط مؤشر التوظيف مقداره (١١٤,٦٣٢) وهو معدل مرتفع ويدل توسع المصرف في توظيف أمواله.

ثانيا : التوصيات :

١. الزام المصارف الخاصة بضرورة تقديم تقاريرها السنوية بأوقاتها المحددة، من أجل تسهيل جمع البيانات من قبل الباحثين لإجراءات الدراسات المتعلقة بموضوع التعثر.
٢. تطبيق نموذج (sherod) في المصارف العراقية الخاصة بهدف التعرف والكشف عن نقاط القوى والضعف في المركز المالي للمصرف .
٣. ضرورة وضع خطط مدروسة في مجال المخاطر لتجنب الوقوع في الخسائر وتآكل رأس المال .
٤. القيام بوضع سياسة ائتمانية معتدلة من قبل ادارة المصرف لتجنب مخاطر الائتمان والتعثر المالي.

المصادر

١. حمزة حمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٠.

٢. القوارعة، ١٩٨٢.

٣. محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٠.

4. Amaud thausron, Evolution des Enterprises ; Technique de gestion edition economic, Paris, 2005.

5. David kidwell and Peterson Richard and Black Well David, Financial Institutions Markets and Money ,Mike Roche, Seventh Edtion, United states of America , 2001.

6. Rebort Simons, Performance Measurce and Control Systems for Implementing Strategy, Prentice-Hall, Washington, 2000.